مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي، م٦، ص ص ٦١-٧٣ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)

محمد أنس الزرقا

تحقيق إسلامية علم الاقتصاد : المفهوم والمنهج

جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي
المجلد ٢، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ص ص ٣-٤٠

تعليق: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني
أستاذ العلوم الإسلامية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة

طلبت مني هيئة مجلة "جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي" بجدة محسّنة الظنّ بي، كما جاء في خطاب مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ذي الرقم ٢١٩/ص والتاريخ ١٤١٣/١/٢٧هـ أن أكتب تعليقًا علميًّا على هذا البحث.

وقد سبق أن طلب مني صاحب البحث نفسه محسّنًا ظنّه بي أن أقرأ بحثه وأكتب تعليقًا علميًّا عليه، غير مجاملٍ له، ولا مُتَجنٍّ على ما أرى من حق.

لذا وجدت نفسي مُلزمًا بأن أقرأ البحث بأناة، وأُعلّق عليه في الموضوعات التي تقع في مجال تخصُّصي الفكري التأصيليّ، وتخصُّصي الشرعي، واعتبرت قيامي بهذا العمل واجبًا دينيًّا في المرتبة الأولى، وواجبًا علميًّا تجاه مؤسسة تهتم مشكورة مأجورة عند الله بخدمة الإسلام، والفكر الإسلامي في مجال الاقتصاد.

ويسُرّني قبل الشروع بكتابة تعليقاتي على البحث المشار إليه، أن أقرّظه بأنه بحثٌ دقيق وجادّ ويهتمُّ بقضايا تأصيلية ذات جذور، وإن كانت لي حول بعض ما جاء فيه نظرات مختلفات عن نظرات كاتبه "د. الزرقا".

ويرجع اختلاف النظرات هذه إلى أنني أنطلق من دراسات إسلامية تخصصية، في مجالات العلوم الإسلامية، مع حرصي على الاستفادة مما توصلت إليه الدراسات الإنسانية، مما لا يتعارض مع الإسلام، بينما ينطلق "د. الزرقا" من دراسات اقتصادية على مناهج العلوم الغربية وروافدها، وهو يحرص كل الحرص على خدمة الإسلام والاقتصاد الإسلامي، ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ومن حوار النظرات المختلفات تستخرج زبدة الحقائق، بمعونة الله وتوفيقه.

١ - تعريف العلم ومقوماته

جاء في الفقرة ٢/٢ من البحث: "تعريف ومقومات العلم".

"لابدّ أولاً من التفريق بين العلم والمعرفة، فالمعرفة هي مجموع حقائق، أما العلم فهو فرعٌ ما من فروع المعرفة، نظمت حقائقه ونتائج البحث فيه بصورة فرضيات وقوانين عامة، قابلة للتمحيص والاختبار، بالمنطق، أو بالتجريب، أو بالاستقراء... الخ وهذا التعريف يشمل العلوم التجريبية كالفيزياء، ويشمل العلوم الاجتماعية كالاقتصاد، ويشمل النحو والرياضيات والفقه... الخ ".

التعليق

● جاء في مدوناتنا المعجمية العربية الأصول أن المعرفة مصدر عَرَفَ الشيء إذا عَلِمه. وجاء فيها تفسير العلم بالمعرفة، وجاء فيها أن العارف هو العالم، وأن العرفان هو العلم.

● وجاء في القرآن استعمال مادة "عَرَفَ" ومشتقاتها بما يساوي استعمال مادة "عَلِمَ" ومشتقاتها، إلا أن الاستعمالات القرآنية لمادة "عَرَفَ" ومشتقاتها قد دارت حول معرفة البواطن بأماراتٍ من الظواهر التي تدرك بالحواسّ، ومنها قول الله عز وجل بشأن المنافقين في سورة (محمد/٤٧):

[وَلَوْ نَشَآء لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ... (٣٠)]

أي: لعرفت كفرهم الذي يخفونه إذ يظهرون الإسلام نفاقًا، بعلامات تظهر على ظواهرهم التي تراها فيهم.

● أما مادة "عَلِمَ" ومشتقاتها فقد جاءت استعمالات القرآن لها في كل ما يدرك ذهنًا، بأية وسيلة من الوسائل التي يكتسب بها العلم، عن طريق الإدراك الحسيّ، أو الاستنتاج الفكري العقلي، أو الخبر الصادق، أو الاختبار والتجربة والملاحظة.

● والعلم والمعرفة كلاهما قد استعملا فيما هو ظنٌّ راجحٌ يحتمل أن يكون الواقع على خلافه، وفيما هو مقطوعٌ به، غير قابل لأن يكون الواقع على خلافه، ويسمى هذا الإدراك حينئذٍ يقيناً.

أما المعرفة المستعملة فيما هو ظن راجح فمثل قول الله عز وجل في سورة (البقرة/٢) بشأن معرفة الفقراء حقيقةً من النظر بسيماهم الظاهرة التي هي من الأمارات، لتخصيصهم ببذل الصدقات لهم:

[لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا...(٢٧٣)]

ومعلوم أن العلامات الظاهرة (السِّيما) الدالة على وجود الفقر حقيقة ذات دلالة ظنِّيَّة، لاحتمال التصنع فيها، وأن يكون الواقع على خلاف ما دلت عليه.

وأما المعرفة المستعملة فيما هو يقين مقطوع به، فمثل معرفة أهل الكتاب رسول الله محمداً ﷺ كما يعرفون أبناءهم، وفي هذا يقول الله عز وجل في سورة (البقرة/٢):

[الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ... (١٤٦)]

فهذه المعرفة لديهم هي من قبيل العلم اليقيني المقطوع به، ولكن منعهم من الإيمان به وإتباعه عوامل نفسية، لا شكوك فكرية.

وأما العلم المستعمل فيما هو ظن راجح يحتمل أن يكون الواقع على خلافه، فمنه ما جاء بشأن امتحان المهاجرات اللواتي يأتين إلى دار الإسلام يدعين الإيمان والفرار بدينهن من دار الكفر، فقال الله عز وجل في سورة (الممتحنة/٦٠):

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَات فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ - لا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ...(١٠)]

إن جذر الإيمان حقيقة قلبية لا يستطيع الناس عادة أن يعلموها علمًا يقينًا، والامتحان يقتصر على إدراك الظواهر ذوات الدلالات الظنية، وسمى الله عز وجل ما تقدمه الدلالات الظنية الراجحة علمًا، مع احتمال أن يكون الواقع على خلافه.

وأما العلم المستعمل فيما هو يقين غير قابل لأن يكون الواقع على خلافه، فمنه علم الله عز وجل، ومعلوم أن كل ما نسب إلى الله من علم هو يقين حتمًا، لا يحتمل أن يكون الواقع على خلافه.

● ولا نجد في النصوص القرآنية نسبة المعرفة إلى الله عز وجل، واستنتج بعض العلماء من هذا أن المعرفة هي العلم المسبوق بجهل، ولما كان علم الله بأي شيء من الأشياء لا يسبق بجهل فإنه لا يقال في الكلام عن الله عز وجل: عرف كذا، أو هو عارف به، بل يقال: عَلمه، وهو عالِمٌ به.

● ولدى تدوين المعارف والعلوم أطلق العلماء لفظ العلم في الاصطلاح عنوانًا على جملة قضايا تبحث في إطار معين ذي عنوان خاص، والنتائج المقررة في هذه القضايا قد تكون يقينية، وقد تكون من قبيل الظن الراجح، ويلحق بها أحيانًا فرضيات لا تقترن بأدلة ترجحها، وهي تدخل في العنوان العام بالتبعية لا بالأصالة، كعلم النحو، وعلم الأحياء، وعلم النفس، ففي هذه العلوم وأشباهها قضايا هي من الفرضيات دخلت في العنوان العام تبعًا، ولكن القضية الخاصة من الفرضيات التي لم تقترن بأدلة ترجحها على ما يخالفها من الاحتمالات، لا تسمى بخصوصها علمًا، لأن لفظة "العلم" لا تطلق بالإطلاق الخاص إلا على ما هو يقيني، أو ما هو من قبيل الظن الراجح المعمول به.

وما دون الظن الراجح: إما أن يكون مساويًا لما يخالفه في القوة، ويسمى عندئذ في اصطلاح علماء أصول الفقه وعلماء المنطق "شكًّا"، وإما أن يكون مرجوحًا، ويسمى عندئذ "وَهْمًا".

لكن جاء في القرآن استعمال مادة "ظن" بحسب وضعها اللغوي في ثلاثة مستويات، فيما هو راجح من الاحتمالات الفكرية على خلافه، وفيما هو مساو لخلافه، وفيما هو مرجوح، الذي اصطلح علماؤنا أن يسموه "وَهْمًا".

وخص القرآن مادة "حَسِبَ" فيما هو ظن ضعيف مرجوح.

وقد شرحت ما سبق في المثال الأول من القاعدة (١٦) من كتابي "قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل" في طبعته الموسَّعة.

خلاصة حول "العلم" و "المعرفة"

بناءً على ما سبق بيانه باستطاعتنا أن نقرر ما يلي:

(١) المعرفة والعلم، والمعارف والعلوم، وكل ما يستعمل من مادتي "عَرَفَ" و "عَلِمَ" تطلق أساسًا على القضايا التي توصل المدرك إلى إدراكها بأية وسيلة من وسائل اكتساب المعارف والعلوم، إذا بلغت مبلغ اليقين، أو بلغت مبلغ الظن الراجح.

(٢) تطلق لفظة "العلم" في اصطلاح تقسيم العلوم إلى تخصصات عنوانًا على قضايا تدخل في إطار معين، أو تجتمع في شجرة فكرية واحدة، سواء أكانت قطعيات، أو ظنيات راجحات، ويلحق بها ظنيات دون ذلك بالتبع لا بالأصالة، مثل: علم الفقه، علم الاجتماع، علم النفس، علم الأخلاق، علم الاقتصاد، علم الأحياء، علم النحو، علم الرياضيات، علم الفيزياء، علم الكيمياء،... الخ، سواء أكانت قضايا وصفية، أو غير وصفية، فكلها تشترك في كونها علومًا ومعارف.

٢ - العبارات الوصفية والعبارات القيمية

وجاء في البحث تحت عنوان: "٢- تعريف العلم ومقوماته (١/٢) العبارات الوصفية والعبارات القيمية" التفريق بين العبارات الوصفية، والعبارات القيمية.

وذكر "د. الزرقا" أن العبارات الوصفية هي التي تدعي وصف الواقع كما هو، لذلك فهي تسمى أيضًا: عبارات خبرية، فهي تحتمل مطابقة الواقع وتحتمل مخالفته، وهذا حق وواضح لا شبه فيه.

ولكن ذكر أن العبارات القيمية هي التي تعبر عما يجب أن يكون، أي: بحسب وجهة نظر صاحب العبارة، ورؤيته الخاصة التي اختار بها القيمة التي اشتملت عليها عبارته، ولذلك رأى أن العبارات القيمية تختلف من شخص لآخر، لأن أنظار الناس إلى القيم مختلفة، ومثل للعبارات القيمية بعبارتين:

- "الوحدة خيرٌ من جليس السوء".
- "الصدق واجب".

ورأى "د. الزرقا" أن العبارات القيمية لا يصح أن تخضع للتصديق والتكذيب، باعتبارها ليست أخبارًا تصف الواقع، وإنما هي تفضيل يختاره محدد القيمة التي يراها، ليبني عليها فروع بحثه العلمي.

وذكر أن العبارات القيمية "مسلَّمات" توضع ليبنى عليها قواعد علم ما.

التعليق:

أقول: إن العبارات التي يرى الباحث أنها عبارات قيمية لا تحتمل التصديق والتكذيب، هي لدى التحليل لا تخرج عن كونها حقاً أو باطلاً، أي: هي قضايا خبرية، ولو كانت تتحدث عما ينبغي أن يكون، أو ينبغي أن لا يكون من وجهة نظر واضعها.

فالعبارتان اللتان مثل بهما: "الوحدة خير من جليس السوء. والصدق واجب" هما لدى التحقيق عبارتان خبريتان تعبران عن واقع، وهما تخضعان للتصديق والتكذيب.

إن عبارة: "الوحدة خير من جليس السوء" تصف واقعًا كان أو هو كائن، أو سيكون، وتتضمن ادعاء أن الإنسان إذا جلس وحده كان ذلك خيرًا له في حياته وسلوكه وعاجل أمره وآجله، من أن يجالسه جليس سوء، لأن جليس السوء قد يُعديه ويُضرّ به، أو يؤذيه أو يُسيء إليه إساءةً ما. وهذا الادعاء قابل للتصديق، وقابل للتكذيب، كسائر القضايا الخبرية.

وكذلك عبارة "الصدق واجب" فهي عبارة خبرية تتضمن ادعاء أن الصدق نافع للإنسان في عاجل أمره أو آجله، وأن ترك الصدق "أي: الكذب" ضارٌّ للإنسان في عاجل أمره أو آجله، واختصارًا في التعبير عن هاتين القضيتين الخبريتين نقول: الصدق واجب.

بعد هذا التحليل أقول: إنه لا ينبغي لنا اتباع الفكر الغربي في محاولته أن ينتزع من عموم القضايا الخبرية قضايا سمّاها أو اعتبرها قضايا قيمية، لينطلق منها فيما يبنيه من فروع العلوم، وليخرجها من إطار الحق والباطل، وليعتبرها مسلّمات أولية قيمية لا يصح التنازع عليها، ولا يصح أن يوجَّه لها تصديق أو تكذيب.

إن القضايا التي لا تحتمل الصدق والكذب هي ما يسمى عند علماء العربية: "الجمل الإنشائية" كجُمَل الاستفهام، وجُمل إنشاء العقود، وجُمل الدّعاء، والأمر والنهي، على أن هذه الجمل الإنشائية إذا لزم عنها ذهنًا ادّعاءٌ خبريٌّ فهذا اللازم يحتمل الصدق والكذب.

ومن أمثلة ذلك، إذا قال المتسوّل طالب الصدقة: "اعطني من مال الله" فإن عبارته جملة إنشائية لا تحتمل الصدق والكذب، لكنها تتضمن باللُّزوم العقلي ادعاء أنه فقير، وأنه من المستحقين الذين تُبْذَلُ لهم الصدقات، وهو في هذا الادّعاء الضمني قد يكون صادقًا وقد يكون كاذبًا، فمن عرف حال كذبه قال بشأنه: هذا متسوّل كذاب.

وينتج لدينا من هذا التحليل أن قواعد الأخلاق جميعها قضايا خبرية، وأن جميع ما يسمى بالمسلّمات في العلوم "المقوم الأول- كما جاء في البحث" هي قضايا خبرية، تصف ما كان، أو ما هو كائن أو ما ينبغي أن يكون أو لا يكون.

ولا يجوز لنا إسلاميًّا أن نصرف أنظارنا عن البحث فيما يدعونه مسلمات في العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها، إلا إذا كانت فعلاً في الفكر الإسلامي ومفهوماته مسلمات.

إنه لا يصح أن نضع نقاط انطلاق نعتبرها مسلمات أساسًا لبناء علم ما، إذا لم تكن هذه النقاط نفسها قد صارت مسلمات لدينا، بالبحث التحليلي العلمي، القائم على أسسٍ منطقية صحيحة أساسها الأول البدهيات، وإن فرزها من عموم الخبريات وجعلها عبارات قيمية غير قابلة للتصديق والتكذيب، أمر لا يتفق بحال من الأحوال مع الفكر الإسلامي، ولا مع أسس الحق والباطل.

٣- الأوامر والنواهي الشرعية

وقد جاء في البحث جعل الأوامر والنواهي الشرعية في القرآن والسنة داخله تحت عنوان: "المقولات القيمية الإسلامية" مثل:

- **[وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا]**.
- **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا]**.
- **[وَآتُواْ الزَّكَاةَ]**.

أي: هي تكاليف دينية تستند إلى قيم غير قابلة للتصديق والتكذيب.

التعليق

أقول: إن جميع التكاليف الدينية الصادرة بأمر أو نهي على سبيل الإلزام أم الترغيب، هي عبارات تدخل فيما يسمى عند علماء العربية: "الإنشاء" الذي يقابل "الخبر". لكنها تتضمن عن طريق اللزوم العقلي قضايا خبرية، منها: حق الآمر الناهي بأن يُطاع، وصدق وعدِه بالثواب على الطاعة، وصدق وعيده بالعقاب على المعصية، وأن ما أمر به يجلب لفاعله الخير والنفع في عاجل أمره وآجله، وأن ما نهى عنه يجلب لفاعله الشرّ والضرّ، أو الأذى، أو الحرمان من خير ما، في عاجل أمره وآجله.

فليست في الحقيقة قيمًا قائمةً على مسلمات اعتبارية افتراضية، توضع لتكون نقاط انطلاق، بل هي ذات أسس ترجع إلى الحق والباطل، حتى عبارة "لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ" التي هي أساس الدين كله أخضعها الله للبحث العلمي.

ومعلوم أن قضايا الحق والباطل كلها قضايا خبرية.

فعبارة: **[وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ]**، عبارة تكليف يتضمن باللزوم العقلي بيان حقيقة خبرية، وهي أن من حق الله عليكم أن تنتهوا عما نهاكم عنه، وأن هذا السلوك سلوكٌ ضارٌّ في العلاقات الاجتماعية، ويدلُّ على الكبر الذي ليس للإنسان فيه حق، ولعرض فاعله للعقوبة من الله.

ومثلها عبارة: [**وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا**].

وعبارة: [**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**]، عبارة تكليف من الله، وهي تتضمن عن طريق اللزوم العقلي بيان قضايا خبرية، وهي من حق الله عليكم أن تنتهوا عما نهاكم عنه، وأن أكل الرِّبا ظلم لعباد الله في أموالهم، وأنكم تُعَرِّضُون أنفسكم لعقاب الله إذا عصيتم، إلى غير ذلك من قضايا اقتضت أن يحرّم الله عليكم الرِّبا.

وعلى النقيض من الرِّبا: إيتاءُ الزَّكاة.

٤ - الظواهر الجبرية والظواهر الاختيارية

وجاء في بحث د. الزرقا تعميم عنوان القضايا الوصفية على نوعين مختلفين في جذورهما ودلالاتهما، وأعطاهما حكمًا واحدًا، في أن كلاً منهما تبنى عليه قضايا علمية.

وهما ما كان من خلق الله مباشرة، وقضاء الله وقدره المستندين إلى علمه وحكمته، وتراتيبه وتصاريفه في كونه. وما كان من سلوك المخلوقات ذوات الإرادات الاختيارية، إذ سخّر الله لهم بقضائه وقدره ما يحتاجونه لتنفيذ مراداتهم، في رحلة امتحانهم.

التعليق

أقول:

● إن **النوع الأول**: وهو ما كان من خلق الله وسننه التي لا تتدخل فيها إرادات المخلوقين الاختيارية، كقوانين الفيزياء، والكيمياء، والأحياء التي ليست من ظواهر السلوك الإرادي للمخلوق، فهذه قضايا جبرية ربانية في الكون، لا اختيار للمخلوقات فيها، وهي تخضع فقط لإرادة الله وقضائه وقدره فيها، ولها أنظمة وقوانين ثابتة، باستثناء حالات المعجزات.

فهذا النوع تبنى عليه فروع وقضايا علمية بلا خلاف.

● **أما النوع الثاني:** وهو ما كان من سلوك المخلوقات ذوات الإرادات الاختيارية الحرّة، فمن المعلوم أن هذا النوع قد تتحكّم به أهواء ذوي الإرادات الحرّة وشهواتُهم ورغباتهم ونزعاتهم ونزَغَاتهم.

ولا يصح في هذا النوع –مع كونه من القضايا الوصفية– أن يكون أساسًا لحقائق علمية، تقدم بصيغ قوانين وسنن ثابتة، تحدد ما هو الأصلح والأنفع في موضوعاتها.

والسبب في هذا أن الإنسان لما وضعه الله في الحياة الدنيا موضع الامتحان لم يجعله مخلوقًا مجبورًا في دائرة إرادته الحرة على نظام سلوكي لا يتعداه، كحال الأشياء المجبورة في الكون من الذّرّة إلى المجرّة، بل أعطاه الإرادة الحرة التي يختار بها ما يشاء من سلوك نافع أو ضار، خير أو شرّ، وسخّر له كثيرًا من الطاقات في ذاته وفي الكون من حوله، ليكشف اختياراته في رحلة امتحانه، هل سيختار الحق أو الباطل؟ والخير أو الشرّ؟ والفضائل أو الرذائل؟ وما ينفع المجتمع البشري أو ما يضره؟ وما ينفع به نفسه أو ما يضرها عاجلاً أو آجلاً.

ووضع الله في الإنسان الغرائز والأهواء والشهوات والنزعات والنزغات، إلى جانب ما حَبَاهُ من عقل وبصيرة وفطرةٍ تعْطِفُ نحو الحق والخير والفضيلة، وأنزل له أوامر الدين ونواهيه، وبشّره على سلوك طريق الخير ومرضاة الله بالثواب، وأَنْذَرَهُ على سلوك الشرّ ومعصية الله بالعقاب، لتكون إرادته الحرّة هي المرجّح بين الدواعي إلى الخير، والدواعي إلى الشرّ.

ولذلك نلاحظ أنه مع تساوي نموذجين من الناس في الخصائص الجسدية والنفسية والفكرية، فإن أحدهما يختار طريق الحق والخير والفضيلة، وإن الآخر يختار طريق الباطل والشرّ والرذيلة، إذ جعل الله عز وجل طريق الحق والخير والفضيلة والرشد محفوظًا بالمكاره، وجعل طريق الباطل والشرّ والرذيلة والغيّ مصحوبًا بما يرضى أهواء النفوس وشهواتها وغرائزها ونزعاتها ونزغاتها، فيختار أكثر الناس في رحلة امتحانهم أنواعًا من السلوك تجعلهم سائرين على طريق الباطل والشرّ والرذيلة والغيّ.

إذن: فاختيار أكثر الناس أنواعًا من السلوك المنحرف الذي يُرضِي أهواءهم وشهواتهم ورغباتهم الخاصة الأنانية، لا يصح أن يعتبر ظاهرة من الظواهر التي تُقدم حقائق علمية تدخل ضمن قواعد العلوم التي تُتَّبع ويقتدى بها، بل هي تدمغ أكثر الناس بالانحراف عن قواعد العلم الرباني الثابت، وعن سنة الله التشريعية التي لو لم يمنح الله الناس إراداتهم الحرّة ليبلوهم لكان واقع حالهم الجبري على وفقها تمامًا.

وهنا أقول: إذا كان أكثر الذين يصلون إلى ثراء فاحش في المجتمع البشري قد أثْرَوا عن طريق اللّصوصية، أو الغش، أو الاحتكار، أو ترويج المخدرات، إلى سائر وسائل أكل أموال الناس بالباطل، ومنها استغلال السلطة الإدارية، فإن مثل هذا السلوك لا يصح إدخاله قاعدة ضمن قواعد الوصول إلى الثراء الفاحش، في الفكر الإنساني، فضلاً عن المفهومات والتعاليم الدينية الإسلامية.

وإذا أثبتت الإحصائيات الإنسانية أن معظم الذين وصلوا إلى سُدة السلطات الإدارية في شعوبهم كانوا كذّابين مراوغين خونة قتّالين غدّارين لا وفاء لهم، فإن هذه الظاهرة لا يصح اعتبارها ظاهرةً صِحيَّةً مقبولة تبنى عليها قاعدة من قواعد الوصول إلى سدة الحكم والاحتفاظ به. وهكذا كثير من الظواهر في المجتمع الإنساني، إنها تصف ظواهر مرضية يجب أن تعالج، وهي في أحسن أحوالها تصف المجتمع بمحاسنه ومساوئه، وما فيه من خير وشرّ، ولا تقدم ظواهر علمية في موضوعاتها.

وقد استخدم الفكر الغربي حيلة دمج هذين النوعين من القضايا الوصفية التي تصف الواقع، ليتخذ ذلك ذريعة لاعتبار ظواهر سلوك أكثر الناس التي يصلون بها إلى ما يرومون من دنياهم مما يقدم قواعد علمية، مهما كانت منافية للحق والخير والفضيلة وما هو مفيد ونافع للمجتمع البشري.

واعتمادًا على هذه الذريعة الباطلة والفاسدة دافع الفيلسوف الإنجليزي الملحد "برتراند راسل" عن آراء "مكيافلّي" في السياسة، التي قرر فيها استنادًا إلى استقراءاته لتاريخ ذوي السلطة الإدارية: أن الظفر بالإمارة والاحتفاظ بها لا يتحقق إلا باستباحة كل وسيلة مهما كانت منافية لقواعد الأخلاق والدين، واستخلص من هذه الظاهرة أن الغاية تبرر الوسيلة في شؤون الإدارة والحكم، مهما كانت الوسيلة خسيسة دنيئة منافية لفضائل الأخلاق، وشرائع الدين.

واعتبر "برتراند راسل" ما انتهى إليه "مكيافلّي" أمرًا علميًا[١].

وقد أسميت هذه الحيلة في كتابي "كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة": "لعبة تطبيق المنهج العلمي الخاص بالجبريات على السلوك الإرادي عند الإنسان" وبينت فيه فسادها[٢].

ومن الحق هنا أن أقول: إن معظم الباحثين الغيورين على الاستفادة من علوم الغربيين لخدمة الإسلام، وتأصيل علوم إسلامية، ولاسيما الذين يكثرون من الرجوع إلى كتب الغربيين، ويعيشون في أجواء مناهجهم في بحث العلوم الاجتماعية، تختلط عليهم الظواهر التي يفرزها المجتمع البشري، فلا يفرقون بين ظواهر جبرية هي من سنن الله التكوينية، كظواهر الصحة والمرض، وتأثيرات البيئة والغذاء والدواء، وبين ظواهر أخرى ترجع إلى ما يختار الناس بإراداتهم الحرة من سلوك يحققون به أهواءهم وشهواتهم ورغباتهم الخاصة الجامحة والجانحة من الحياة الدنيا.

أما الظواهر الجبرية في المجتمع البشري، فإنها تقدم حقائق علمية هي من سنن الله في كونه.

---

(١) انظر بحث "مكيا فيلي" في كتابي "كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة".

(٢) انظر الصفحة (١٤٥) منه وما بعدها حتى نهاية المقولة

وأما الظواهر الاختيارية في المجتمع البشري فإنها لا تقدم في موضوعاتها حقائق علمية هي من سنن الله في كونه، بل تصف واقعًا بما فيه من خير وشر، وحسن وسيِّء، وصالح وفاسد، وفي معظم القضايا التي تتدخل أهواء الناس فيها تثبت إحصائيات السلوك الإنساني لها: أن أكثر الناس جانحون منحرفون عن منطق الحق والخير والفضيلة وما هو صالح ومفيد للمجتمع البشري.

لكن أنواع السلوك التي لا يكون للناس فيها أهواء ورغبات خاصة، ونزعات ونزغات وشهوات، فإنها قد تفيد في تقديم حقائق علمية في موضوعاتها، إذ يكون الناس مسوقين بإراداتهم فيها لاكتشاف سنن الله الجبرية في كونه، بغية الانتفاع منها في تحقيق أفضل ما يطلبون من حياتهم. كأحسن ما وصل إليه النجارون في النجارة بعد تجارب طويلة، وأحسن ما وصل إليه الحدادون، أو الزرَّاعون، أو مربو الدواجن، أو المعلمون في التعليم، أو الأطباء في الغذاء والدواء، إلى غير ذلك من صناعات ومهنٍ وخبرات، فهذه مجالات قد استندت تجارب الناس فيها إلى اكتشاف قوانينها الرَّبَّانية الجبرية، واستفادوا منها لمعايشهم وحياتهم فاتبعوها، إذ ليس لهم في مخالفتها أهواء ولا رغبات خاصة، حتى لو كانت لهم حولها أهواء خاصة فإنهم لا يستطيعون تحقيقها، إذ لا تطيعهم فيها قوانين الله الجبرية، فمن كان له هوىً في أن يدخل الفرن الملتهب بالنار الشديدة الحرارة، دون أن يحترق ودون أن يتخذ وسيلة واقية خاضعة لقوانين الله السببية، فإنه لابد أن يحترق إذا دخل فيه.

لكن من كان له هوىٍ في أن يخالف أحكام الله التشريعية، وجد قوانين الله الجبرية مسخرةً له لتحقيق ما يهوى، كالقاتل بغير حق، والزاني والسارق، وسائر العصاة لأوامر الله ونواهيه، فقد جعل الله فاصلاً زمنيًا بين قوانينه الشرعية التخييرية، وقوانينه الجزائية الجبرية، إن من يكفر بالله في الدنيا، يخلد في نار جهنم يوم الدين، بخلاف من يضع يده في النار في الدنيا فإن الله يحرقها له مباشرة في الدنيا.

وهنا نلاحظ أنه لما كان للناس أهواء وشهوات ورغبات خاصة وأنانيات، في شؤون الاقتصاد، والسياسة، والعلاقات الاجتماعية، والعلاقات الدولية، وأنواع السلوك المدفوع بالغرائز والشهوات واللذات، كان سلوك أكثرهم لا يقدم ظواهر علمية تستنتج منها قواعد للعلوم بحسب موضوعاتها، بل قد يعبر سلوك أكثر الناس عن الجوانب الضارة والمفسدة من السلوك البشري.

عندئذ تأتي أوامر الدين وقواعد الأخلاق الفاضلة لتبين للناس قواعد السلوك النافع المفيد، وهذه القواعد هي التي يجب أن تكون ضمن قواعد العلم في موضوعاتها.

وأحسب أني بهذه الإفاضة التحليلية قد بلغت ما أريد من إقناع حول هذا الموضوع الغامض، الذي تختلط عناصره على كثيرين من أهل البحث والتحرير لمسائل العلوم.

٥ - مقومات علم الاقتصاد الإسلامي ونطاقه

أما ما جاء في الفقرة (٤ – مقومات علم الاقتصاد الإسلامي ونطاقه): فما كتبه د. الزرقا فيها، فإنه يشتمل على تأصيل سليم لمقومات علم الاقتصاد الإسلامي.

إلا أن ما أسماه "مقولات قيمية" حسب بياناته التي سبق التعليق عليها، فيمكن تعديلها بعبارة: "أسس وضوابط إسلامية" لأن تعاليم الإسلام فيها تهدف إلى تحديد انطلاق الفكر والسلوك الإنساني، وضبط مسيرته في الفكر والسلوك عن الانحراف بدوافع الأهواء والشهوات والرغبات الخاصة والأنانيات والنزعات والنزغات.

نظرًا إلى أن الله قد خلق الإنسان بخصائصه وصفاته ليختبره في الحياة الدنيا، لذلك منحه الصفات التي تؤهله أن يختار بحرية تامة ما يشاء من خير وشر، وبعد رحلة الاختبار يأتي الحساب وفصل القضاء، والجزاء بالعدل أو بالفضل.

وأُأكّد ما جاء في بحثه من أن النصوص الإسلامية قد حددت أحكام السلوك الاقتصادي المأذون به وغير المأذون به، وأرشدت إلى بعض القواعد والقوانين الاقتصادية، لكنها تركت للفكر الإنساني وللتجارب الإنسانية اكتشاف سنن الله التي وضعها في كونه للاقتصاد الأمثل الذي يراعى فيه الفرد والمجتمع معًا، وهذه المراعاة تتم بالمحافظة على القيود التي فرض الله على الناس الالتزام بها، وهي ما يعرف بأحكام الحلال والحرام التي اهتم باستنباطها من مصادر التشريع الإسلامي علماء الفقه الإسلامي.

ولذا أرى أن باستطاعة الباحثين من علماء الاقتصاد مع مشاركة فقهاء في الشريعة الإسلامية، ولو طال زمن البحث والتأمل وملاحظة التجارب، أن يتوصلوا إلى علم اقتصاد إسلامي محرر.

ولا يشترط في هذا العلم أن تكون كل مقولة فيه مستمدة مباشرة من مصادر الشريعة الإسلامية، بل يكفي أن تكون مأذونًا بها، أو بما تقرره، في أحكام الشريعة الإسلامية.

كذلك نقول في سائر العلوم، فإذا حذفنا من علم الأحياء المقولات المنافية لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله الثابتة، صار علم الأحياء علمًا إسلاميًا، وهكذا في علم النفس وعلم الاجتماع الخ.

وأنا واثق من هذا الذي أقرره، لأن الله عز وجل هو الذي أمرنا أن ننظر في كل ما خلق من شيء، وفي كل تصاريفه في كونه، لنستنبط بالفكر وبالتجربة قوانينه وسننه، فننتفع منها، ونهتدي بهديها، ونتعظ بمواعظها، ونتقيد بها.

ولم يُنْزل الله لنا كتابًا من السماء ندرسه، يشرح لنا فيه قوانينه وسننه في كونه، إنما وضع بين أيدينا في كونه ثمرات كلماته التكوينية كونًا مشهودًا، وحينما ندرس فصلاً ففصلاً من هذا الكون المشهود يمكننا أن نستخرج فقرات من العلم الرباني، الذي كان هذا الكون مظهرًا من مظاهره، فما وصلنا إلى الحق منه فهو رباني إسلامي، ولو كان الذي اكتشفه غير مؤمن ولا مسلم.

أما إذا أخطأنا في البحث، أو اتبعنا أهواءنا، وشهواتنا، ونزعاتنا، ونزغاتنا، فكان من نتيجة ذلك مقررات قررناها مخالفة لسنة الله في كونه، أو لبيانات الله في آياته المنزلات، أو لبيانات رسوله الثابتات، فهي مقررات غير إسلامية، ولا يصح إدخالها في علم إسلامي إلا لرفضها وبيان بطلانها وفسادها، مثل فرضية دارون في علم الأحياء، وآراء فرويد في الدافع الجنسي.

ولست أقول: إن الدين الإسلامي له جانب من العلم والمعرفة تخصص به، دون أن يتدخل في غير مجال تخصصه.

بل أقول: إن الدين الإسلامي بنصوصه وبياناته اهتم ببيان العقائد والشرائع وأحكام السلوك الإنساني كله، وهو مع ذلك مهيمن هيمنة إرشاد للاستنباط من الظواهر الكونية، وهيمنة توجيه وضبط عن الانحراف والجنوح، فيما ترك الله للناس أن يستخرجوه ويستنبطوه من قوانينه وسننه في كونه، مع باقي نصوص الدين من بيانات تتعلق بالكونيات، لتكون بمثابة أدلة على أن هذا الدين حق وصدق منزل من عند الله خالق الكون، والعالم بكل صغيرة وكبيرة فيه، وبمثابة نماذج علمية نحذو حذوها عن طريق النظر والبحث والاستنباط.

وأختم تعليقاتي ببيان أن "د. محمد أنس الزرقا" اجتهد اجتهادًا وافرًا مشكورًا بدافع حرصه الشديد على تأصيل أسس علم الاقتصاد الإسلامي، ففتح ببحثه الذي أولاه كثيرًا من العناية والدرس والنظر فيما كتب الناس حول موضوعه نوافذ يطل منها ذو تأمل بفكر إسلامي، ما كان يخطر على باله أن يفتحها ويطل منها ويشارك في الرأي والبحث حول موضوعها.

والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله سيد الأولين والآخرين.